إيواء أكثر من 6500 مهاجر في إطار إجراءات الدولة

عملية جديدة لإجلاء مئات المهاجرين في شمال باريس تحت مراقبة قوات كبيرة من الشرطة

باريس – «وكالات»: أخلت السلطات الفرنسية مخيماً جديداً يضم مئات المهاجرين في شمال باريس جاء بعضهم من كاليه (شمال)، صباح أمس، في العملية التاسعة عشرة من هذا النوع في العاصمة منذ الثاني من يونيو (حزيران) الماضي.

وتحت مراقبة قوات كبيرة من الشرطة، تم إجلاء مهاجرين معظمهم من السودانيين والإريتريين والأفغان في عملية جرت بهدوء، وكانوا تمركزوا قبل نحو ثلاثة أسابيع في خيام وعلى فرش في وسط نفايات تحت خط المترو بالقرب من ساحة معركة ستالينغراد.

وقبل بدء العملية، كان عدد من المهاجرين الذين يحمل بعضهم حقائب تضم بعض أغراضهم الشخصية، ينتظرون على الأرصفة، وصول الحافلات لتقلهم إلى مراكز إيواء في منطقة باريس أو الضواحي.

وقال أحمد وهو أفغاني فر من «الحرب وطالبان» ووصل قبل أيام من كاليه «لا أعرف إلى أين سنذهب لكنه سيكون مكاناً أفضل من هنا بالتأكيد».

وتقول السلطات إنها أمنت لهؤلاء أكثر من 800 مكان لإيوائهم. ويفترض أن يتم استقبالهم في هذه الأماكن لمدة شهر الوقت اللازم لبدء إجراءات طلب اللجوء. وأكد مالي كان يستعد للصعود إلى حافلة «لم أنم طوال الليل لأتأكد من القدوم إلى هنا». وأخلي هذا المكان للمرة الأولى في السابع من مارس (آذار)، وتم إيواء 400 شخص حينذاك لكنه امتلأ مجدداً بعد أيام.

وقالت المسؤولة في إدارة المنطقة صوفي بروكا إن «الوتيرة تتسارع وأعتقد أن هناك عدداً كبيراً من الناس الذين كانوا في كاليه ويأتون إلى باريس»، في إشارة إلى تفكيك جزء من مخيمات اللاجئين في هذه المدينة الساحلية.

وذكرت السلطات أنه «تم إيواء أكثر من 6500 مهاجر على أراضي باريس في إطار إجراءات الدولة».

مخيم كاليه

خلال 24 ساعة

مقتل شرطيين في تفجيرين تبنى أحدهما «داعش» في داغستان

شرطة داغستان

أعلنت شرطة داغستان أمس، عن مقتل شرطيين وجرح ثلاثة آخرين في الساعات الـ24 الأخيرة في تفجيرين تبنى أحدهما داعش في هذه الجمهورية المضطربة في القوقاز الروسي.

وقالت الشرطة، إن شرطياً قتل وجرح آخر، عندما حاول شرطيون إيقاف سيارة للتدقيق في الهويات في منطقة ديربينت جنوب داغستان المجاورة لجمهورية الشيشان.

ووقع التفجير الآخر مساء أمس الأول، عند مرور آلية وأدى إلى مقتل شرطي وجرح آخر في هجوم تبناه داعش الإرهابي.

باريس تنهي عمليتها العسكرية في إفريقيا الوسطى في 2016

هولاند يتخلى عن إصلاح دستوري يجرد المدانين بالإرهاب من الجنسية الفرنسية

الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند

باريس – «وكالات»: تراجع الرئيس الفرنسي، فرانسوا هولاند، عن إصلاح دستوري مثير للجدل، يتضمن تجريد المدانين بالإرهاب من الجنسية الفرنسية، بسبب المعارضة السياسية.

وقال هولاند، أمس عقب اجتماع وزاري، إنه تبين له عدم وجود اتفاق على هذا المقترح بين غرفتي البرلمان، مضيفاً أنه ليس من المتوقع أن يتم التوصل لحل وسط.

يذكر أن هولاند تقدم بهذا المقترح عقب الهجمات الإرهابية التي استهدفت باريس في 13 نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي.

من جانب آخر أعلنت وزارة الدفاع الفرنسية، أمس، أن فرنسا ستنهي في 2016 عمليتها العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى، معتبرة أن مهمتها لإحلال الأمن أنجزت، بعد ثلاث سنوات من المواجهات الدامية بين ميليشيات مسيحية ومسلمة في هذا البلد.

وقال وزير الدفاع الفرنسي، جان إيف لودريان، في بانغي: «يمكنني أن أؤكد لكم انتهاء عملية سانغاريس خلال العام 2016».

وأضاف أن أفريقيا الوسطى كانت عند التدخل الفرنسي في ديسمبر (كانون الأول) 2013 «تشهد حرباً أهلية وممزقة بالتوتر الديني (بين مسيحيين ومسلمين)، وتنتشر فيها الفوضى، وعلى حافة أوضاع يمكن أن تتحول إبادة»، بعد إطاحة الرئيس السابق فرنسوا بوزيزيه من قبل تمرد يشكل المسلمون غالبية أعضائه.

وتابع الوزير الفرنسي، الذي يزور بانغي لحضور تنصيب الرئيس الجديد للبلاد، فوستان أرشانج تواديرا، الذي انتخب في 14 فبراير (شباط) الماضي، أن «قوة سانغاريس نجحت خلال عامين في إعادة الهدوء، ومنع ما هو غير مقبول».

وأكد لودريان: «بالتأكيد لم تحل كل المشاكل، لكننا نرى البلاد تخرج أخيراً من فترة اضطرابات وقلق طويلة»، موضحاً أنه في هذه الأجواء «يمكنني أن أؤكد انتهاء عملية سانغاريس خلال عام 2016».

إلا أن وزير الدفاع الفرنسي لم يعلن برنامجاً زمنياً واضحاً لهذا الانسحاب.

ترفض تجديد جوازات سفرهم

كندا تسقط الجنسية عن 500 أردني

أوتاوا– وكالات: ذكرت مصادر صحافية أردنية صباح أمس، أن 500 مواطن أردني فقدوا الجنسية الكندية، بعد تجديد القوانين في كندا.

وبحسب صحيفة "الغد" الأردنية، فإن السفارة الكندية في عمّان رفضت مؤخراً تجديد جوازات هؤلاء، دون أن تعطي أي معلومات إضافية.

أمريكا ترد على «العدوان الروسي» في أوروبا الشرقية بنشر ألوية مدرعة

واشنطن – «وكالات»: تعتزم الولايات المتحدة زيادة تواجد قواتها في أوروبا الشرقية، رداً على "عدوانية روسيا" مع تناوب مستمر للواء مدرع إضافي ابتداءً من مطلع 2017، بحسب ما أعلن الجيش الأمريكي أمس الأربعاء.

وسيزيد التناوب من تواجد الجيش الأمريكي في أوروبا إلى 3 ألوية قتالية كاملة، طبقاً للقيادة الأمريكية.

وقال القائد الأميركي الأعلى، الجنرال فيليب بريدلوف، إن التناوب "يظهر مقاربتنا القوية والمتوازنة لطمأنة الحلفاء والشركاء في الحلف الأطلسي نظراً لعدوانية روسيا في أوروبا الشرقية وغيرها من المناطق".

ويبلغ عدد اللواء 4200 عسكري.

وأضاف أن "حلفاءنا وشركاءنا سيرون مزيداً من القدرات، وسيرون تواجداً أكبر للواء مدرع بمعدات حديثة في بلادهم".

والشهر الماضي، كشف وزير الدفاع آشتون كارتر، عن ميزانية البنتاغون المقترحة للعام المقبل وتتضمن 3,4 مليار دولار – 4 أضعاف العام الماضي – للعمليات في أوروبا.

وستستخدم هذه الأموال لتمويل ما يسمى بمبادرة "التطمين الأوروبية" التي تهدف إلى ردع روسيا، عن أي عمليات عسكرية للاستيلاء على الأراضي بعد ضمها شبه جزيرة القرم في 2014.

وقالت المتحدثة باسم البنتاغون لورا سيل، إن "هذه الجهود تظهر التحالفات والشراكات القوية تدعمها القدرات والاستعدادات لردع العدوان".

وذكرت سيل "لقد كنا واضحين بأننا سندافع عن مصالحنا وحلفائنا ومبادئ النظام الدولي في أوروبا".

ويعني تعزيز البنتاغون، تواجده أن القوات الأمريكية ستزيد التدريبات العسكرية مع الدول الحليفة.

وقال وزير دفاع لاتفيا ريموندز بيرغمانيس، إن نشر القوات يأتي تنفيذاً لالتزامات الرئيس الأمريكي باراك أوباما التي أعلنها في تالين في سبتمبر (أيلول) 2014.

وذكر أن "هذا القرار مهم بشكل خاص بعد تصريح الرئيس أوباما .. الذي قال إن أهمية حماية تالين وريغا وفيلنيوس، تعادل أهمية حماية برلين وباريس ولندن".

وينتشر نحو 62 ألف عسكري أمريكي في أوروبا بشكل دائم.

تتمات

المجلس:

بديل لمشروع الحكومة ويتضمن فروقات كبيرة في نسبة الاستهلاك.

وقال انه تبين من الدراسة ان استهلاك الكثير من المنازل 12 الف كيلو وات بالشهر، بكلفة 24 دينارا، فيما مشروع الحكومة يقضي بان يدفع المواطن 120 دينار لهذا الاستهلاك، متوقعا ان تنتهي اللجنة من مناقشة المشروع الحكومي الاحد المقبل، وقد تضطر لعقد اجتماع اخر الاربعاء المقبل، للانتهاء منه ومن وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي، والتي تناقشها اللجنة مع الجهات المعنية.

وبشأن تأكيد وزير المالية بان الوثيقة نافذة، قال الشايع ان وزير المالية رحب بتصورات وملاحظات النواب في الاجتماع السابقة للجنة، وان الحكومة ستأخذها بعين الاعتبار، والوزير الصالح يقصد ان الوثيقة نافذة سواء بتوصيات او بدونها.

من جهة اخرى أحال مجلس الامة إلى الحكومة، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن، والمكاتب الاخرى حول العالم، وتقرير لجنة حماية الأموال العامة البرلمانية، في شأن ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار، والتوصيات البرلمانية بشأنهما، وذلك عقب مناقشة التقريرين في جلسة سرية.

وقال رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم عقب استئناف الجلسة العلنية إن المجلس عقد جلسة سرية بناء على طلب الحكومة، وذلك لمناقشة تقرير لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن والمكاتب الاخرى حول العالم، وكذلك مناقشة التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة، في شأن ما تضمنه تقرير ديوان المحاسبة عن المخالفات التي شابت بيع بعض العقارات المملوكة للهيئة العامة للاستثمار، المدرج على جدول أعمال الجلسة».

أضاف الغانم ان المجلس ناقش طلب الحكومة عقد الجلسة السرية، واستمع الى مبررات هذا الطلب وما يمكن ان تتعرض له الاستثمارات الخارجية من أضرار، ثم صوت المجلس على طلب الحكومة، حيث كانت غالبية التصويت الموافقة على طلب السرية.

وأشار الى ان المجلس بدأ بعد ذلك المناقشة حيث قدم مقرر لجنة التحقيق بأوضاع مكتب الاستثمار في لندن، ثم مقرر لجنة حماية الأموال العامة، تقريرهما ثم تحدث نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ووزير النفط بالوكالة أنس الصالح، ثم تحدث النواب الحضور. وفي نهاية الجلسة وافق المجلس على إحالة التقريرين وما تضمنهما من توصيات الى الحكومة، بنتيجة تصويت 21 من 41 من الاعضاء الحضور.

ورفع الرئيس الغانم الجلسة الى الجلسة المقبلة، المقرر عقدها صباح يوم 12 ابريل المقبل.

من جهة اخرى وافق المجلس في جلسته التكميلية بالإجماع، على المرسوم بقانون رقم 119 لسنة 2013، في شأن تأجيل تشكيل المجلس البلدي وأحاله إلى الحكومة.

كما وافق المجلس على إعادة مشروع قانون المناقصات العامة، إلى لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية، لمزيد من الدراسة، على أن ترفع تقريرها للمجلس في مدة لا تجاوز شهرين.

وقال تقرير اللجنة المالية إن مشروع القانون يهدف إلى تقديم قانون جديد للمناقصات العامة، نظراً إلى مرور وقت طويل على صدوره، لاسيما أنه صدر عام 1964 إضافة إلى مواكبة المتغيرات والتطورات التي طرأت على الأجهزة الإدارية واحتياجاتها، والوسائل الفنية والتقنية التي تدار بها المشاريع.

أضاف التقرير أن الهدف أيضا من مشروع قانون المناقصات العامة هو انتهاج الدولة سياسات اقتصادية تسعى من خلالها إلى جذب المستثمر الأجنبي، إضافة إلى الأحكام المستحدثة في شأن ضريبة الدخل وقوانين دعم العمالة الوطنية وتشريعات أخرى.

من جهته أكد وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل أن المؤسسة العامة للرعاية السكنية «تمثل المواطنين ولا تمثل الشركات»، مشددا على حرص المؤسسة على أن يتسلم «المواطنون بيوتهم كما يحبون».

وقال الوزير أبل في مداخلة له خلال مناقشة قانون المناقصات العامة، إن المشاريع الإسكانية التي تقدمها دولة الكويت تعتبر «رائدة ولا تضاهيها دول عدة في العالم»، مشددا على «سلامة المشاريع الإسكانية الحالية» وسيرها وفقا للشروط التعاقدية مع المقاولين، ومؤكدا في الوقت ذاته اتخاذ الحكومة كل الإجراءات القانونية ضد الشركات المخالفة للمشاريع الإسكانية.

من جانبه أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ محمد عبدالله المبارك، قيام الحكومة باتخاذ قرارات حاسمة مع المقاولين «المخالفين والمقصرين»، في أكثر من مرة.

وقال العبدالله إن إحدى لجان التحقيق في أحد المشاريع الحيوية والمهمة في البلاد، انتهت في تحقيقها إلى إثبات تقصير المقاول، وعليه تم اتخاذ قرار شطبه من قائمة المقاولين المعتمدين لدى لجنة المناقصات، مضيفاً أن المحكمة قضت بعدم صحة الإجراء الحكومي بشطب المقاول بعد انتهاء مراحل التقاضي الثلاث، والزمت بإعادة وضعه في قوائم المقاولين.

ودعا أعضاء من مجلس الامة الى توفير نصوص تشريعية رادعة «للمقاولين المتلاعبين»، آملا من المجلس إقرار تلك النصوص «حماية للمجتمع من هؤلاء الذين يستغلون تلك النصوص غير المحكمة».

الزياني:

والاجتماعية والعسكرية والأمنية، ورفع مستوى التنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا الى وحدتها.

أضاف ان الرؤية تهدف كذلك الى تعزيز دور دول مجلس التعاون في محيطها العربي والإسلامي والدولي، لخدمة القضايا الحيوية التي تهم دول المجلس ومواطنيه، وتلبي طموحاتهم وتدعم القضايا العربية والاسلامية.

من جهته أكد نائب وزير الخارجية الكويتي خالد سليمان الجارالله ان مجلس التعاون الخليجي حقق الكثير من النجاحات التي تحسب لصالح العمل الخليجي المشترك، وتجسد الحرص على تنفيذ القرارات الصادرة من المجلس الأعلى الخليجي.

وقال الجار الله ل «كونا»، في ختام اعمال الاجتماع الـ15 للجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ قرارات العمل الخليجي المشترك بالرياض: إن «جميع القرارات ذات العلاقة بالعمل الخليجي المشترك تم تنفيذها عدا القليل جدا، والتي يجري متابعة تنفيذها في المستقبل القريب»، وأعرب في هذا السياق عن تفاؤله بالرؤية الثاقبة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود التي اعتمدتها القمة الخليجي الـ36 التي عقدت بالرياض في ديسمبر الماضي ل، تفعيل وتطوير مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي من شأنه ان يبعث على الارتياح بان مسيرة العمل الخليجي المشترك تمضي بخطوات راسخة، لرفع مستوى الترابط التكامل في جميع المجالات وصول إلى تحقيق الوحدة والاتحاد الكامل.

كما أعرب عن تفاؤله بمستقبل مسيرة التعاون الخليجي، لاسيما وان كل الدول الأعضاء حريصة على تنمية هذه المسيرة المباركة وتعزيزها، تحقيقا لتطلعات قادة وشعوب دول المجلس.

«البترول الوطنية»:

وقال ان مشروع إنشاء مرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال في منطقة الزور، يشكل جزءاً مهما من الخطة الاستراتيجية 2030 لمؤسسة البترول، التي تتضمن أساسا تلبية المتطلبات المحلية من الوقود.

وذكر أن المشروع يحتوي على مرفأين ومنشآت بحرية و 8 خزانات للغاز الطبيعي المسال ومنطقة التصنيع، بالإضافة إلى البنية التحتية والمرافق الخاصة بالمشروع.

وعن تمويل المشروع أوضح المطيري أنه سيكون مماثلا لمشروع الوقود البيئي، حيث ستكون حصة المؤسسة من التمويل 30 في المئة و70 في المئة من بنوك محلية وعالمية.

العراق:

التيار الصدري، مقتدى الصدر بياناً دعا فيه العبادي إلى عدم الإكثار من الخطب والوعود بلا نفع، كون خطبه بعيدة عن تطلعات الشعب، ومخيبة لآمال العراقيين.

ودعا الصدر العبادي إلى عدم صب جام غضبه على الاحتجاجات السلمية التي اثبتت قانونيتها، بل على الفساد والمفسدين، وكفاه خوفا وترددا، وفقا لبيان الصدر.

كما طالب الصدر رئيس الوزراء، بالالتزام بالمهلة المقررة اليوم الخميس المقبل لتقديم تشكيلة وزارية من التكنوقراط، وفي حال عدم الالتزام فإن الأمر قد يصل إلى سحب الثقة منه ورفع سقف المطالب، وليس فقط استجوابه في البرلمان.

وكان العبادي قد تحدث في خطبته عن رفضه ما سماه بالتضييق على حركة المرور وحريات المواطنين بهدف تحقيق الإصلاحات، مشيرا إلى أن أمن بغداد والمحافظات سيتطلب جهودا وإمكانيات إضافية بعد الاعتصامات التي شهدتها بغداد، فيما تعهد بتنفيذ التغيير الوزاري والاصلاحات السياسية والاقتصادية.

وكانت كتلة كتلة الأحرار الصدرية النيابية قد أعلنت رفضها المشاركة في الحكومة الجديدة برئاسة حيدر العبادي، فيما دعت الكتل السياسية إلى التصويت على الحكومة الجديدة في جلسة البرلمان اليوم.